الليبرالية ومسارات السلطة

د. رباني الحاج،
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،
جامعة معسكر ,

إن الحداثة الغربية استغرقتنا وجعلتنا نزعم أننا حداثيين ولو كان ذلك علي سبيل الادعاء والمواكبة، بل وحتى الدخول في نمط من المجاراة ذات الطابع الاستهلاكي البسيط أو الطابع الاستهجاني السطحي، وفي الحالتين يغيب عنا، أننا مسئولون عن أفكارنا ومواقفنا وتصوراتنا التي نحملها معنا حول الحداثة وما بعد الحداثة والعقلانية التي أثمرتها الفلسفة الليبرالية في العصر الحديث، والمسؤولية في هذا الإطار تعني أننا نفكر في مفاهيمنا التي ننتجها أو نتلقاها قبل الارتباط بها أو الانفصال عنها، وهو ما يتطلب منا التسلح بوعي تاريخي يقتضي منا التفكير ككائنات بشرية تعيش داخل تاريخيتها الراهنة والمأمولة، وأن نميز بين الخيالي وبين المثالي، بين العقلاني والواقعي، بين الممكن والمستحيل. هذا التفكير المسؤول هو وحده الذي يسمح لنا بالتحرر من عشوائية المواقف وتلقائية الأفكار، والخلط بين المتناقضات، وفقداننا لماهية الأشياء، ولذلك إذا كانت الحداثة هي ما شغل أفكارنا لزمن طويل، وكثيرا ما ظلت هذه الحداثة عقيدة غير مطاعة، فكنا حداثيين غير مؤمنين بحداثتنا، فقد آن الأوان للتفكير في الأساس الذي قامت عليه وانتهت إليه، إنه المشروع الليبرالي للحداثة الذي عدلته فلسفات ما بعد الحداثة، التي أنتجتها المجتمعات التقنية عندما وصلت إلى استبدال القيمة الإنسانية للمعرفة بالقيمة المادية والسيبرنيطيقية، بحيث أصبح العلم هو مجموع المعلومات القابلة للاستعمال المباشر، والسؤال الذي نطرحه هنا، أليست الليبرالية هي

ما أثمرته المجتمعات الحديثة سواء في مرحلتها الحداثية أو ما بعد الحداثية ؟ وإذا كان الأمر بهذا الشكل فما هي الأسس التي قامت عليها الليبرالية ؟

إننا هنا أمام ذواتنا دون أقنعة سحرية أو استلاب ثيولوجي، وعلينا أن نتحرر من كل تبعية للقيم والحقائق التي تدعي الإطلاقية، من هنا تمنح الليبرالية الاعتبار للوجود الاجتماعي - كنتاج للعبة تلقائية للتكرار (عادات، اتجاهات، وبطريقة ما، تقاليد) مرتبطة بتصور ما لطبيعة الإنسان.(Garandeau, M,1998: 14)

تنطلق الليبرالية من الربط بين الواقع والمعرفة، بين وجودنا الاجتماعي وبين تصورنا لطبيعتنا، ومن ثم فهي تنزع إلى الانفتاح على تاريخيتنا، والتاريخية هنا لا تعني مرحلة تاريخية محدودة، بقدر ما تعني التحرر من الرؤى والتصورات السطحية، والإنصات إلى صوت الكينونة فينا حتى لا نعمل ضد كينونتنا، ولذلك يجب علينا التمييز بين الانفتاح على الطبيعة وبين التبعية لها، كما يجب علينا التمييز بين الانفتاح على واقعنا والتبعية له، هذا البين بين هو وحده الذي يخترق السياج المغلق التي أرست قواعده سلطة اللاهوت التي يمكن لكل سلطة أن تكون متمرسة أو متسترة وراءها مهما كان العصر الذي جاءت فيه والمصدر الذي انبثقت منه، ذلك أن كل سلطة من حيث هي سلطة تنزع نحو الانغلاق والإطلاق، وترفض كل محدودية مهما كانت مبرراتها، لذلك أعلنت الليبرالية التحرر من قداسة الشرعية المضفاة على السلطة سواء كانت هذه السلطة دينية أو سياسية، ومع ذلك ارتبطت الليبرالية بعقيدة فلسفية تعطي أولوية للذات الإنسانية ككيان مستقل مزود بملكة عقلانية، ففتحت بذلك المجال لإرساء قواعد ومبادئ الحداثة الفكرية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية التي

أفضت إلى تأسيس حقوق الإنسان في المجالات المختلفة، انطلاقا من الاعتراف بذاتيته وأنانيته، وعليه أولت الليبرالية أهميتها للعدل في أساسه الديونتولوجي، أكثر من انخراطها في الأفق الفكري التليولوجي، مما يعني - ضرورة إعادة توزيع الخيرات والثروات انطلاقا من وضع اجتماعي قائم بشكل تلقائي، أي لا أحد اختار فيه الوضع الذي هو عليه – المساواة بين جميع الأفراد – فالمجتمع هو عبارة عن تفاعل غير محدود بين الأفعال الفردية، انطلاقا من التسليم بوجود مبدأ طبيعي للتوازن، يستبعد ما هو اصطناعي مثل الدولة، ويمكن اعتبار نظريات الحق الطبيعي الحديث، وكذلك الصيغة المعاصرة لليبرالية قائمة على إجراءات قانونية -محايدة - تحيل على نفس هذه التلقائية: فهي تريد إقامة أشكال تضامن اجتماعي، انطلاقا من خطر الموت العنيف الذي يأتي من الغير في حالة الطبيعة، أو على حالة الجهل بوضعنا في المجتمع المستقبلي حسب ستار الجهل الراولزي (Garandeau, M, 1998: 14 -15)

إن هذا الربط بين السياسي والاقتصادي يمر عبر أرضية فكرية شاملة استندت إليها الليبرالية، فقبل التحرر السياسي والاقتصادي لا بد من التحرر الفكري والأخلاقي، أي الاعتراف بأننا أحرار في أفكارنا واعتقاداتنا ومذاهبنا واتجاهاتنا السياسية، والإعلان عنها أمام الآخرين، من هنا ارتبطت الليبرالية تاريخيا بالمذهب الذي سار عليه لوك، مونتسكيو، روسو، والذي يقوم على التسامح، واحترام حرية الأفراد – خاصة الحرية الفكرية –ولتحقيق ذلك يجب الحد من سلطة الدولة (على سبيل المثال: الفصل بين السلطات) - Girard, André, (R,1990:198-199)هذا من جهة الليبرالية السياسية أما من جهة الليبرالية الاقتصادية، فإن الليبرالية ارتبطت تاريخيا بكل من كسنايQuesnay، ساي Say، آدم سميث AdamSmith، مالتوس

Malthus، ريكاردوRiccardo، جون ستيوارت ميل J. StuartMill)وهي قائمة على تصور يرفض تدخل الدولة في المجال الاقتصادي(إذا لم يكن ذلك من أجل الدفاع عن المبادرة الفردية) ويطرح كبديل وجود قوانين طبيعية قادرة على ضمان التوازن بين العرض والطلب، بشرط أن يؤدي ذلك إلى احترام المنافسة والملكية الفردية لوسائل الإنتاج، أما الليبرالية الجديدة Néolibéralisme، فهي مذهب، في وقتنا الحالي، وأمام فشل أو أزمة الليبرالية الكلاسيكية، يسمح بنوع من تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة النظر بشكل كامل في مبدأ المنافسة، وحرية العمل – (Durozol,G, Roussel,A : 1990 -199).

رغم صعوبة التحديد الدقيق الجامع المانع لما ينصرف إليه القصد عند تلفظنا بكلمة الليبرالية، ورغم تعدد المجالات التي ترتبط بها والأبعاد المختلفة وربما المتناقضة التي تنطوي عليها، إلا أن ذلك لا يعني أنها تفتقد إلى مبادئ أساسية تقوم عليها، وفي مقدمتها مبدأ الحرية الذي يرتبط بمبدأ آخر ضروري لتحققه هو مبدأ الحد من سلطة كل سلطة مهما كانت طبيعتها، وعلى رأسها سلطة الدولة، أي السلطة السياسية التي هي بالتعريف – أس الدولة التي تفصح عن فحواها بالسيادة، أي بالقوة القاهرة. إنها ما يسري في الدولة ويتداول في النظام السياسي، أي في شبكة علاقات السلطة وآليات تداولها. وينبغي ألا يفهم من القول إن السلطة تنساب في النظام السياسي أنها تتماهى فيه وتتوقف عند حدوده. فالسلطة تتسم بخاصيتين. أولهما هي حركيتها، أي نزوعها الدائم إلى التمدد والتوسع، واندفاعها المستمر في داخل النظام السياسي إلى تجاوز حدودها وكسر قواعدها وأعرافها، وخاصيتها الثانية هي الإفصاح الاستعراضي عن تعبيرات القوة وشارات المقدرة وحالاتهما – (مناع، ه، 2000: 268 – 269).

هكذا تعمل الليبرالية على الحد من نفوذ السلطة ومن امتداد قدرتها واستطاعتها إلى تجاوز الحدود التي وضعت لها من طرف الأفراد الذين يرضخون لها، ومع أنها أي الليبرالية تميز بين ما ينتمي إلى الدولة وما ينتمي إلى المجتمع المدني، أو إلى ما هو فردي، وتعمل على انخراطها في بني من التعاون التلقائي فإن- هذه التمايزات لا تعبر بالدرجة الأولى عن التناقضات التي عادة ما نعرف من خلالها الليبرالية وهي تناقضات بين الفرد والمجتمع المدني، بين المجتمع المدني والدولة... فإذا قوضت الروابط الطبيعية، عن طريق الدم، الأرض، وقامت بتفكيك ما هو قائم من وحدات أو مؤسسات ‹‹ instances ›› فالليبرالية تنتج بالموازاة ارتباطات أو روابط جديدة بين عدة استقلاليات. فهي تدشن بذلك وجود نظام توافقي، قائم على ضبط ذاتي للمجتمعات، بدون تدخل الله أو الملك، فهو نظام ناتج عن إرادة شخصية تتدخل لتضبط السلوكيات. هذه الانضباطية تقوم على بلورة صيغ سلوكية (اتجاهات)، أو تشريعية (قوانين). (Garandeau, M, 1998: 15-16)

إن الليبرالية، بهذا الشكل، تنفي وجود سلطة مطلقة صادرة عن إرادة غير بشرية، فالسلطة شأنها في ذلك شأن بقية الأشياء التي نملكها، يجب توزيعها بشكل يرضي جميع الناس، فهي ليست حكرا للبعض على حساب البعض الآخر، ولذلك هي خاضعة للتداول، مثل الأشياء المادية والرمزية التي هي من إنتاج التفاعل الحاصل بين الأفراد في جميع المجالات الحيوية، فالحاكم ليس قديسا ولا إلهً، وإنما هو مفوض من طرف المحكومين الذين لا يفضلهم في شيء، يفترض التقليد الليبرالي، فكرة الحرية والمساواة، بطريقة راديكالية تقوم على نوع من الخيال والاستبطان، أي النظر إلى الأفراد مثلما كانوا عليه، قبل وجود كل سلطة سياسية أو اجتماعية، وهو تقليد يؤسس للفلسفة الفردانية، التي

تعزو إلى الأفراد في الدول الحديثة، -حقوقا، أي منافع شخصية مصانة (بشكل خاص من طرف القانون)، لكن هذه الحقوق المسماة وضعية، هي حقوق وضعها المشرع، عن طريق السلطة السياسية، وهي منبثقة عنها، فبدون إرادة السلطة، لا وجود لهذه الحقوق. لكن هناك حقوق أخرى، وهي حقوق طبيعية يفترض فيها الارتباط بالأفراد من حيث هم أفراد، وهي حقوق أساسية لا معنى لأية حياة كريمة بدونها فهي سابقة على كل سلطة أو دولة -(Haarsher,G,1993:14-15). وهذا ما أقره إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي تولد عن الثورة الفرنسية في سنة 1789، ففي مادته الثانية، ينص على أن الهدف من - كل جمعية سياسية هو المحافظة على الحقوق الطبيعية غير القابلة للتنازل، والخاصة بكل إنسان، وهي الحرية، الملكية، الأمن، ومقاومة الاضطهاد - (Durain,C, 1998:31). بهذا أصبح الإنسان – الفرد – هو مالك ذاته وسيد مصيره ومتحمل مسؤوليته وحارس كرامته، ومبدع قيمته، وهذا كله بفضل الأرضية الفكرية التي قامت عليها الليبرالية التي لا تعني هنا بالضرورة أنها رديفة للرأسمالية، إذ قام هذا الفكر الليبرالي على - إيمان الإنسان بنفسه، وبإرادته، وبعقله، وقدرته على تغيير الأشياء وتسخيرها لمصلحته من خلال الإيمان بأن العمل هو الطريق الوحيد نحو خلاص الإنسانية وسعادتها، فصار الفرد غاية في ذاته - (بليمان، ن، 2008: 21).

وإذا كان لا بد من وجود سلطة تضبط حياة الأفراد وعلاقتهم بعضهم ببعض فهي سلطتهم هم أنفسهم، إنها سلطة لهم الحق فيها من حيث هم أحرار ومتساوون، تقوم على توافقهم وتراضيهم على شكل من أشكال التشريع المنوط بهم والملائم لحماية حقوقهم، أي حرياتهم وإراداتهم، وبذلك - فالليبرالية اتجاه يشدد على الحرية واحترام الإرادة ويرفض أية قيود قد تمارس على الأفراد فتحد من قيمة

مبادراتهم، ليبقى الإنسان هذا الكائن العاقل سيد نفسه لا غير، فمن الناحية السياسية رفضت أية وصاية على دور الفرد لأنه يملك غرائز توجهه نحو الخير، ومن الناحية الاقتصادية رفض أي دور للدولة أمام قوانين ثابتة مصدرها العقل أو الطبيعة، لذلك نفهم أن تصور الليبرالية يقترن بفكرة الحرية التي أشتق اسمه منها وهي مجموعة من الأفكار والقيم تدور حول الفرد وحريته وقد أسهم مفكرون عديدين في صياغتها نهلوا من مصادر فكرية وبيئات متباينة - (بليمان، ن، 2008: 14).

وبفضل تأكيدها على قيمة الحرية، تجمع الليبرالية بين المذهبية أي الدفاع عن نظريات وأفكار ذات مضامين محددة وبين الفكر الحر الذي يتملص من كل مرجعية فكرية أو سياسية ذات منحى إيديولوجي، لكننا نرى في ذلك صورة شكلانية قد تتسع إلى أبعد حد إلا أنها ليست من غير حدود، لأن ذلك يجعلها إما فكرة مذهبية منغلقة على ذاتها وإما فكرة مفارقة ومتناقضة مع ذاتها تماما، مما يفرغها من أي معنى، ويدخلها في حلقة مفرغة، بحجة الحرية التي تقوم عليها في ذاتها وذلك تحت طائلة الحيل العقلية، وهنا نقول أن الليبرالية تقبل التعدد والتغير لكنها لا تقبل التبدد الذي يقودها نحو العدم مما يجعلنا نرى أن مقولة الفيلسوف الفرنسي بول ريكور Paul Ricœur التي تحمل شعار-لا للمبالغة- تمثل روح الليبرالية. فلا يجب علينا أن ننسى أن الحرية - متماهية مع العقل. وهي من الناحية الأخلاقية ليست أكثر من التحديد الذاتي للفرد. وهذا التحديد الذاتي لا يمكن فهمه إلا على أساس أنه تحديد للعقل من طرف العقل، بالتعارض مع التحديد السالب (الانفعالي) للفرد الواقعي عن طريق خصائصه الواقعية أو التجريبية - (Weil, E, 1871: 27).وبالتالي فالليبرالية رغم اتساع ما صدقها وارتباك مفهومها إلا أن ذلك لا يلغي مبادئها

الكبرى، المتمثلة في استقلالية الفرد كذات عاقلة وفاعلة وآملة ومقاومة من أجل بناء سلطة متوافقة مع الحرية المستندة إلى تقاطع الإرادات أو ما سماه راولز بالإجماع المتقطع، وهو ما حاولت نماذج التعاقد منذ هوبز إلى روسو وربما بشكل ما حتى نظرية العدالة عند راولز، العمل على إرسائه وذلك باكتشاف الروابط الأساسية لكل مؤسسة سياسية، أي الكشف عن الكيفية الأكثر عقلانية التي تجعل الأفراد يعيشون مع بعضهم والذين نعتبرهم عقلانيون بالتساوي - (Fabre,G, 1990:147).

لما كان الأفراد من حيث هم بشر معرضون للانحراف عن ما يمليه عليهم العقل السليم، كان من الضروري لكل واحد منهم أن يحمي نفسه من سلطة الغير، وهكذا يضع لسلطتهم عليه حدا لا ينبغي لهم تجاوزه، وتكون السلطة عند ذلك شركة بين الجميع، تعمل لصالح كل واحد منهم، ولا يملكها أي شخص كان، بشكل من الأشكال، وإن حصل ذلك، فهو دليل على فساد الوضع الذي يعيشون في ظله، وهو وضع واقعي لكنه غير معقول وغير تاريخي بالتعبير الهيغلي F.Hegel.والمعقول الذي نقصده في هذا السياق، هو ما يتوافق مع ذاتية الإنسان - المتكلم الحاضر الذي ينظر إلى الكائنات الأخرى وبتمثلها، فيستمد يقينياته من ذاته، وليس كما كان الشأن في العصور الوسطى، من تعاليم عقيدة أو سلطة أخرى غير سلطة ذاته: وهذا هو مبدأ أساسي من مبادئ الحداثة، أي مبدأ الذاتية، الذي رفع عن العالم كل الأقنعة والأغلفة، مما أفضى إلى مبدأ آخر لا يقل عنه أهمية، وهو مبدأ العقلانية الذي يقرر أنه - لكل شيء سبب معقول -، وهذا المبدأ يتولد عنه هو الآخر مبدأ العدمية الذي يرى أن - ما كان في العصور السالفة مبادئ راسخة، صار مع مجيء عصر الحداثة عدما أفقد القيم كل معنى أو حقيقة - (الشيخ، م، الطائري، ي، 1996: 13-14).

انتصرت الليبرالية لمبادئ الحداثة الجوهرية، الذاتية والعقلانية والعدمية أو الروح النقدية، وكانت أقرب إلى الروح السقراطية الباحثة عن عقد الصلة بين المتضادات داخل النفس الإنسانية، ففي حياة سقراط - يجب أن نجد النموذج لوجود بشري حقيقي، حر وعقلاني، نمط الحياة يضمن لنا الأساس الصلب للصداقة الدائمة والكرم الحقيقي... والتعايش بين الحسي والأخلاقي في الإطار العائلي، وبين الدين والمواطنة، وهو تعايش في إطار جدلي، هش، لكنه افتراضيا مفيد وممكن - (Strauss,L:15).

فالليبرالية ترتبط بالفردانية والعقلانية والروح النقدية، وتنتهي كلها إلى وضع حد للسلطة عبر مسار تاريخي طويل، يمتد من سلطة الكنيسة إلى سلطة العائلة والمجتمع والدولة، ونستحضر هنا - روسو الذي يستعيد فكرة السيادة الشعبية، كحق للشعوب في الانتظام داخل مجتمع سياسي عن طريق اتفاق إرادي، وهي خلاصة ما كان يسعى إليه لوك قبله. لكنه من الجدير الإشارة إلى أن الأدبيات التاريخية تقصي فكرة السيادة الشعبية من نظرية جون لوك، وتربطها من حيث هي تعارض بين الشعب وحكامه بروسو لوحده فقط - (Gauthier, F, 1992:18 -19).

لم تصبح السلطة مطلقة، بدون حدود، بل أصبحت نتيجة لعلاقة اتفاق وتعاقد بين الحكام الذين يمارسونها والمحكومين الذين يخضعون لها، ونشير إلى الدور الأساسي الذي لعبته مسألة الملكية التي لم تصبح محتكرة على فئة واحدة. فمن الإنصاف القول أن - الكثرة العظمى من زعماء الثورة الفرنسية، سواء أكانوا زعماء يعاقبة أو زعماء جماعات أكثر اعتدالا– اعتبرت أن مهمة الثورة هي توسيع حقوق الملكية الخاصة على نحو يخفف من ضروب التفاوت الاجتماعي

الأكثر قبحا وفظاعة ويلغي أشكال الامتياز القديمة (كول، ج، د، ه: 32).

أصبحت الحرية مرتبطة بالملكية، فليست الحرية مجرد شعور ذاتي بل هي مسألة أنطولوجية لها مضمونها الاجتماعي والسياسي، - فالفرد لم يعد سوى جزء من كل جماعي، فلا يحيا ولا يعمل إلا تبعا لهذا الكل، فهو في وجوده وفي توجيهات حياته محكوم بقوانين لها وحدها سلطة التحكم بحياة الفرد - (غروتويزن، ب، 1982: 174).

فالفرد لم يعد تابعا لسلطة فئة أو لسلطة فرد مثله وإنما خاضع لسلطة قانون يسري مفعوله على جميع المواطنين بغض النظر عنهم حكاما كانوا أم محكومين، وذلك من الناحية المبدئية على الأقل، وبحسب ما تفترضه المساواة أمام القانون الذي أفرزته ديمقراطية الاختيار للممثلين أو المشرعين، هذه الديمقراطية التي تقوم من وجهة النظر العمومية على افتراضات ترى أن - كل فرد يتحرك وفقا لمصالحه الخاصة، ففي هذه المصالح يعتبر هو الحاكم الأفضل، فالنظام الديمقراطي ولأنه يسمح للمواطنين بالاختيار بين سياسات متعددة، هو الأكثر نجاعة لتحقيق مصالحهم، سواء كان ذلك في المجال الاقتصادي أوفي المجال السياسي.(Birnbaum,P, et Leca,J, 1991: 330)

إن حرية الاختيار هذه هي كل ما يؤسس التصور الليبرالي للسلطة، فهي سلطة من بين أشكال متعددة للسلطة، ولا يتم تفضيلها على غيرها إلا لأنها تضمن حريات وحقوق الأفراد وهي مشروطة بذلك، ومن ثم فهي ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق غاية أسمى منها، تلك الغاية هي التي تمنحها سيادتها، - فقد اعتبر جون ستيوارت ميل MillJohnStuart العدالة ‹‹أهم جزء وأكثره قدسية وإلزاما على الإطلاق في الأخلاق كلها ›› بينما ذهب جون لوك

JOHN LOCKE إلى أن حقوق الإنسان الطبيعية هي أقوى من أن يبطلها أي نظام سياسي مهما كان - (ساندل، م، 2009: 37).

يبدو أنه لهذا السبب استطاعت الليبرالية أن تنفتح على الإنسان في مختلف وضعياته التاريخية وأن تواكب تحولاته، وتعيد النظر في أفكارها وتصوراتها حول الإنسان والمجتمع والتاريخ، وبالخصوص حول السلطة والدولة، لوك أب الليبرالية الحديثة - يفترض بالأساس وجود انسجام طبيعي عفوي بين متطلبات المصلحة الفردية المفهومة جيدا، ومتطلبات المصلحة العامة. وفي هذا تتجلى بالضبط المسلمة المتفائلة بشكل ملحوظ للفردية الليبرالية - (شوفا لييه، ج، ج، 1998: 388).

إن ما هو أكيد في الليبرالية هو تحرير المجال الإنساني، وزرع الثقة في قدرة الفرد على تحرير طاقاته الفكرية، والوصول إلى تنظيم حياته وفقا لمقتضيات الطبيعة والعقل والإرادة، في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبذلك رسخت ذاتيته التي أرست عليها الحداثة فضاءها الجديد، المسلح بوعي ذاتي للعالم الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأخلاقي، فبدون الحرية، حرية الاختيار، ليس من الممكن الحديث عن الذاتية والاستقلالية والفردانية والمواطنة، وغيرها من القيم التي قامت عليها الحداثة بصفة عامة، والحداثة السياسية والأخلاقية في بعدها ومضمونها التحرري بصفة خاصة.

لهذا ليس من الممكن أن يدور النقاش عن الحداثة في غياب أرضية فكرية ليبرالية، تؤكد على تحرير الفرد من كل سلطة تدعي التعالي والفوقية والأصالة المطلقة التي تجعلها لا تقبل التحديد ولا الحدود، ولا حتى التفكير في حقيقتها، إلى الدرجة التي تنفي فيها السؤال والمساءلة، لجذورها ومصادرها.

إن الدولة الحديثة حتى وإن قامت على سلطة مطلقة في عصور النهضة الأولى، إلا أن مفكريها أمثال توماس هوبز ومكيا فيلي وغيرهما، وربما حتى دولة ماكس فيبر البيروقراطية، ظلت جذورها مغروسة في أفق الفضاء الليبرالي أي ضمن التصورات العقلية حول الطبيعة البشرية، فمع هوبز تم تأكيد فردانية الفرد بشكل أكثر جذرية، وتم الربط بين العقل والمصلحة، وهو ما يمكن أن نفهم منه الأرضية الصلبة لأنسنة السلطة حتى وإن كانت شبيهة بالليفياتان عند هوبز أو عبارة عن جهاز إداري معقلن بشكل صارم عند فيبر، لكن لطالما تعرضت السلطة المعاصرة في أشكالها ومظاهرها المختلفة، للمراجعة والنقد والفضح والمقاومة، من طرف الفلسفات المعاصرة، من مدرسة فرانكفورت النقدية ومراجعتها للماركسية، إلى ميشال فوكو وإعادة رسمه للمجال الذي تتحرك فيه السلطة، بحيث تخترق عدة فضاءات كانت تبدو لنا بعيدة عنها، بوسائلها وتقنياتها المتعددة، التي تسري علينا دون أن ننتبه إليها، مما يجعلنا نفقد حريتنا الأخلاقية والسياسية دون وعي منا، بل أكثر من ذلك نعمل ضدها دون قصد أو سبب من أسباب العجز، كفقدان القدرة على تحقيق استقلاليتنا، بمعنى التحديد الذاتي لما نحن عليه، ولهذا تعرضت السلطة المعاصرة إلى النقد والكشف عن آليات سيطرتها من طرف نظريات عديدة، كالنزعة العدمية (ليوتار J.François Lyotard)والنظرية النقدية (مدرسة فرانكفورت)، والنزعة السوقية الاقتصادية (هايك Hayek)، ونقطة الالتقاء في هذه النظريات - تكمن في نقد فكرة الدولة القائمة على العلم والتقنية، ومحاولة إرجاع القيمة الإنسانية الحقيقية إلى الإنسان الفرد في المجتمعات التي هيمنت عليها الأنساق، وأناخ عليها العنصر التكنولوجي بكلكله - (التريكي، ف: 61).

هكذا ظل تحرير الفرد عقلا وإرادة وقيمة هو التحدي الذي ثارت من أجله الليبرالية ضد التقاليد التيولوجية التي استلبته، وجعلته فاقدا لوعيه وإرادته أنطولوجيا، وفاقدا لكرامته أخلاقيا، ولحريته سياسيا، ولما كانت الدولة هي سلطة السلطات ومؤسسات المؤسسات، ورمز السيادة والسيطرة والقوة والهيمنة، كانت الحرية السياسية هي السبيل الوحيد للحد من عنفها، وجعلها منفتحة على الحوار الذي يتضمن ويتكفل بالجمع بين - الإجماع والخلاف المرتبطان بالتأكيد - (فرانك، م، 2003: 109)، وهذا وحده ما ينقذ الفرد المواطن من الذوبان في النسق السلطوي القائم على نسق بيروقراطي فيبري، بحيث يرى -إريك فروم - أن الكثيرين لا يزالون يعتقدون بأن أي إدارة بمقياس كبير، لا بد بالضرورة، من أن تكون إدارة بيروقراطية، أي أن تكون نوعا من الإدارة الإغترابية. وليست أغلبية الناس على وعي بكم هي مميتة الروح البيروقراطية، وإلى أي حد تمكنت من اجتياح كل مجالات الحياة حتى تلك التي تبدو أبعد ما تكون عن ذلك، مثل مجالات العلاقات بين الأطباء والمرضى، وبين الأزواج والزوجات. ذلك أننا يمكن أن نعرف الأسلوب البيروقراطي بأنه:(أ) يدير شؤون البشر وكأنهم مجرد أشياء، (ب) ينظر إلى الجانب الكمي في الأشياء أكثر من الاهتمام بنوعيتها - (فروم، إ: 199).إن سلطة البيروقراطية والتقنية هي هيمنة معقلنة على الإنسان الفرد والمواطن، وتحكم صارgouvernement -مصيرية، مما يؤدي به إلى فقدان استقلاليته، وجعل سلطة الدولة تمتد إلى كيانه الداخلي، فقط ما يشفع لهذا الفرد هو وعيه النقدي الذي كانت قد قامت عليه الروح الليبرالية، الأمر الذي يكشف عن الآليات المختلفة التي يتم تجنيدها لشرعنة السلطة، وعلى رأسها المعرفة الفلسفية والدينية سابقا والمعرفة العلمية لاحقا، بحيث تصبح السلطة والمعرفة وجهين لمسألة واحدة، كما يذهب

فرانسوا ليوتار إلى ذلك عندما يتساءل قائلا – من الذي يقرر ما هي المعرفة، ومن الذي يعرف من له الحق في اتخاذ القرار ؟ إن مسألة المعرفة في عصر الإعلام الآلي لهي أكثر من أي وقت آخر مسألة حكم .(Lyotard, J, F,1994: 24) – Question du gouvernement

يشير ليوتار إلى مسألة أساسية في المجتمع المعاصر، وهي التداخل بين العلم والتقنية من جهة والمعرفة والسلطة من جهة أخرى، بحيث أصبحت السلطة عبارة عن مجموعة من التقنيات التي يتحكم فيها من يطلق عليهم صفة الخبراء، مما يجعل الأغلبية من الناس، غير قادرة على فهم طبيعة السلطة التي يخضعون لها بحكم عدم امتلاكهم لبعض التقنيات والمعلومات الدقيقة التي تتطلب تكوينا متخصصا وليس مجرد معلومات عامة، أو أفكار سياسية مذهبية، لهذا السبب حاولت الليبرالية المعاصرة تجديد نفسها، بإعادة النظر في منطلقاتها الأساسية، وقد لعب الفيلسوف الأمريكي جون راولز دورا مهما في هذا الصدد، باستهدافه لتجديد نظرية العقد الاجتماعي، كركيزة أساسية لليبرالية الحديثة، وكان ذلك من خلال طرحه الجديد لنظرية العدالة التي تقوم على تجريد نظرية العقد الاجتماعي، إلى أقصى حد ممكن على حد تعبيره،حيث يقول،– هدفي هو تقديم تصور للعدالة يعمم ويحمل إلى أقصى حد من التجريد النظرية المعروفة جيدا، للعقد الاجتماعي، كما نجدها، عند آخرين، أمثال لوك، روسو وكانط – (Rawls, J, 1997: 37)، وبناء على تجريد نظرية العقد الاجتماعي ينطلق راولز من فكرة ستار أوحجاب الجهل، التي تجعل الأفراد يتحررون من كل الضغوط الطبيعية (الولادة) أو الاجتماعية (العائلة والطبقة)، ويفكرون في العدالة كمشروع مستقبلي، يشاركون فيه جميعا، – فمبادئ العدالة يتم اختيارها من وراء ستار الجهل وهذا يضمن أن لا شخص يكون محظوظا أو غير محظوظ عند اختيارها لمبادئ العدالة، بفضل التلقائية

الطبيعية أو الاجتماعية، وكأنهم جميعا يعيشون في نفس الوضعية، ولا أحد بإمكانه صياغة مبادئ تخدم وضعه الخاص، فمبادئ العدالة هي ثمرة اتفاق أو تفاوض منصف – (Rawls, J, 1997:38).

هكذا يستند راولز إلى فرضية ستار الجهل وفكرة العقد الاجتماعي ليجدد الليبرالية من أجل انفتاحها على تناقضات المجتمع المعاصر، وحتى يعيد إلى هذا المجتمع السياسي أساسه الإنساني ووهجه التاريخي والأخلاقي، بمحاولة ترسيخ الحرية والمساواة في ثقافته الاجتماعية والسياسية.

في إطار مجتمع تعددي يقوم على الاختلاف من جهة وعلى التضامن من جهة أخرى، أراد راولز تخليص الليبرالية من نزعتها المذهبية أو الإيديولوجية، وإعطاءها بعدها الإنساني والاجتماعي،انطلاقا من فكرة العدالة كإنصاف، كفكرة تحررنا من كل تصور مسبق عن العدالة، وهو تصور يفرض علينا سلطته، ويجعلنا مدافعين عنه أو متسترين خلفه دون القدرة على مراجعته أو مناقشته، وعليه، – لا شيء يقف أمام إرادة الأفراد، فحتى حظوظهم البائسة تغدو حافزا للعمل وليست قدرا معطلا لإرادة التغيير، وبالتالي لا غايات سابقة عليهم، فالفرد إذن سابق على غاياته، منزاح عن كل مركز، منخلع وعائم في الفضاء، وطالما هو على هذه الهيئة العارية، فهو غير ملزم بتقاليد جماعية سابقة عليه ولا بغايات أخلاقية مؤسسية جاهزة.إنه كائن حر لا ينصاع إلا لسلطة القوانين التي شارك في وضعها والتي تؤمن له التحرك في كل الاتجاهات واختيار نمط الحياة الذي تهواه نفسه –. (بن تمسك، م، 2007: 28–36).

ففي مرحلة تراجع استقلالية الفرد، وتعقيد الحياة الاجتماعية والسياسية، وطغيان النزعة التقنية على الروح الإنسانية، جاءت النزعات الليبرالية الجديدة، لتدافع عن حرية الفرد، وتحريره من سلطة

الدولة البيروقراطية والتقنوقراطية، التي تفرض عليه نمط حياة معين، وتوجهه نحوه باستعمال قوانين وتقنيات، يفترض أنها صحيحة ودقيقة في تعبيرها عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي، ويصوغ بنجامين كونستان Benjamin constantهذا المبدأ بالقول، - إننا نأمل ألا تتجاوز السلطة حدودها وأن تكون عادلة، وسنتولى مسألة سعادتنا بأنفسنا -(بن تمسك، م، 2007: 28-36).

لكن أولوية الحق والعدالة كما تطرحها إحدى أهم النظريات المجددة لليبرالية أي نظرية العدالة كإنصاف، ليست بالضرورة هي الاقتراح الوحيد لهذا التجديد، الذي دارت حوله مناقشات كثيرة جدا، على خلفية العدالة الاجتماعية بين اليسار واليمين، والجماعي والفردي، والاجتماعي والاقتصادي ،الغائي والواجبي وغيرها، فالفيلسوف الأنجلوساكسوني - وايل كيمليكا - صاحب كتاب - نظريات العدالة - يرى أن جميع التيارات لم تقدم حلا لمشكلة العدالة، ويرى أن - المظهر الفكري الأكثر رواجا في الفلسفة الأخلاقية الأمريكية هو النفعية الذي تقاس العدالة فيه بمدى فائدة ونفع عمل ما أو قاعدة وليس بقصدها (جورنيه،ن.2009: 200).وهذا يجعله يرى أن الأولوية الممنوحة للعدالة والحق - يجب أن تراهن على تحقيق خير دائم وليس فقط إبراز قيمة حرية الاختيار. ولهذا فغائية الخير يجب أن تحظى بأهمية أكثر من مجرد قيمة حرية الاختيار التي يركز عليها الليبراليون -(بن تمسك، م، 2007: 28-36).

ولذلك يصل - وايل كيمليكا -Weil Kumlika إلى نتيجة مفادها أننا لم نصل بعد إلى أي صيغة لمجتمع كامل، وفكرة المنفعة مازال لها دور كبير في بناء مجتمع منظم، ولهذا يرى بول ريكور أن -التعطش إلى العدالة ليس مقصورا على مستوى الواجب والإلزام. إن ذلك التعطش مكون أساسي من مكونات التوق إلى الحياة الجيدة. والحال

هذه، فإن الحياة المشتركة لا تتبدى في الحياة مع الأقارب فحسب وإنما في الحياة مع كل الآخرين المنضوين في المؤسسات المختلفة التي تهيكل الحياة في المجتمع - (ريكور، ب، 2003: 608).

لا نفكر في السلطة فقط من المنظور الديونتولوجي للحق والعدل، وإنما أيضا من منظور الغايات التي نسعى إليها،أي من جهة الخير والمنفعة أو المصلحة، وهنا تنفتح الليبرالية على الغائية الأرسطية بدل الاكتفاء بالواجبية الكانطية التي تقدس استقلالية الفرد عن أي سلطة، فيتم التفكير في التعايش والتسامح في ظل حياة جيدة قائمة على التضامن. في واقع أساسه الرئيس هو التعددية التي يتعذر علينا تحديد مفهوم جوهري لما هو خير في إطارها، وهو ما يتطلب حيادية الدولة وعدم تدخلها في خيارات الأفراد لأفكارهم وتصوراتهم وقناعاتهم ومصالحهم ومبادئهم وغاياتهم حول ما هو أفضل بالنسبة إليهم، ولكن يجب أن نحتاط من أن - نظرية حياد الدولة عن كل تحديد للحياة الجيدة والخيرة، يمكن أن تخفي عن أنظارنا العنف الذي تمارسه بعض الطوائف والجماعات العرقية والأصولية الدينية، على أفرادها. وعليه فواقع ‹‹التعددية ›› لا يلزم عنه آليا فكرة التسامح، إذ قد توجد حالات من التعصب والقهر داخل واقع التعددية. في غياب الدولة وحياديتها تنتهك حقوق الإنسان الأساسية. ولهذا يتعين أن يعبر كل فرد علنا، وأن يختار بكل حرية، رؤيته للحياة الجيدة كما يرتئيها وأن يتخلى عنها متى بداله ذلك ضروريا (بن تمسك، م، 2007: 28-36).

هذا ما يجعل بعض الليبراليين، يرون أن تدخل الدولة، ولو بشكل محدود مسألة ضرورية، وهو ما يجعل الليبرالية تبحث عن وضع حد للتسلط أكثر من رفضها للسلطة الأمر الذي أدى إلى مراجعة الليبرالية لذاتها في نواحي عديدة، إلى درجة جعلها فكرة سياسية أي

خاضعة لاتفاق الأفراد، وليست فكرة ميتافيزيقية تحمل في مضمونها حقائق محددة تريد نشرها أو فرضها عليهم بقوة الفكر أو السلطة أو التخويف أو الإغراء أو غيرها، هكذا نفهم لماذا غير فوكو .M Foucault، مفهوم السلطة، بحيث جعلها مبثوثة داخل النسيج الاجتماعي، فالسلطة بالنسبة له – ليست علاقة متواطئة بين مسيطر ومسيطر عليه والتي يمكن حصرها في مكان معين هو الدولة. تناقض هذه الأطروحة عن حق نظرة للسلطة ماكيافيلية بشكل كبير ووحيدة الطرف والتي تحملها الماركسية، السلطة من منظور فوكو، غير دقيقة وغامضة. فهي تدل أحيانا على جهاز طبيعي من الإكراهات (السجن، الملجأ)وأحيانا على إطار من الفكر التطبيقي (التخصصات العلمية من أهدافها تحديد معايير الحقيقة)وأحيانا أخرى، تدل على ميكانيزم أخلاقي للرقابة الذاتية – (دوريتي، ج، 147:2009-155).

السلطة إذن موجودة في أماكن متعددة وليست محصورة في الدولة وحدها، ومع ذلك واجه هذا التحليل للسلطة نقدا قويا لاتهامه بالخلط بين السلطة والقوة، وبين النظم الشمولية ومؤسسات الإدماج الاجتماعي، وبين الدولة الشمولية والديمقراطية، وقد هاجم – الفيلسوفان لوك فيري Luc ferryوآلانرونو Alain Renault بلا تساهل النظرية التي تحيل السلطة إلى مجرد علاقة قوة، وتنفي حقيقة القانون المستقلة نسبيا وترفض من ثم وجود دولة القانون – (دورتيي، ج، 2009: 147-155). فالسلطة من المنظور الليبرالي هي سلطة القانون وهي محدودة به متى كان صادرا عن توافق الأفراد، محترما لإراداتهم ومعبرا عن مصالحهم.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

1 – التريكي، فتحي .(د.ت). الفلسفة الشريدة (دراسات في الفلسفة المعاصرة)، لبنان: مركز الإنماء القومي.

2 – الشيخ محمد و الطائري ياسر.(1996) مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة، حوارات منتقاة من الفكر الألماني المعاصر، ط1. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

3 – بليمان، نجود.(2008) الليبرالية الحديثة، تجديد نظرية العدل عند جون راولز، اتحاد الجمعيات الفلسفية العربية.

4 – كول ج، د، ه.(د.ت). رواد الفكر الاشتراكي. 1789 -1950، ترجمة منير البعلبكي، بيروت، بغداد :منشورات مكتبة النهضة.

5– ريكور، بول.(2003). العادل، ج2. قرطاج: وزارة الثقافة والشباب والترفيه، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ‹‹ بيت الحكمة ›› تعريب، عبد العزيز العيادي ومنير الكشو، تنسيق فتحي التريكي، بيت الحكمة.

6 –ساندل مايكل، ج.(2009). الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة محمد هناد، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، لبنان: توزيع مركز دراسات الوحدة العربية.

7–شوفالييه، جان جاك.(1998).تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط4.لبنان:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

8– غروتويزن، برنار.(1982).فلسفة الثورة الفرنسية، ترجمة عيسى عصفور،ط1. بيروت، باريس: منشورات بحر المتوسط ومنشورات عويدات.

9– فرانك مانفريد.(2003).حدود التواصل، الإجماع والتنازع بين هابرماس وليوتار، ترجمة وتقديم عز العرب الحكيم بناني، المغرب، بيروت، ط.1إفريقيا الشرق.

10– فروم ،إريك. الإنسان بين الجوهر والمظهر، ترجمة سعد زهران / مراجعة وتقديم لطفي فطيم، عالم المعرفة، العدد 140، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
11 – مناع، هيثم. الإمعان في حقوق الإنسان، موسوعة عالمية مختصرة، ط1، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

المقالات:

1– بن تمسك،مصطفى وآخرون.(2007).إحراج الهوية في الفكر الأنجلوساكسوني المعاصر:مأزق الأسس الليبرالية. في مشارف الذات الكون، أسئلة المجتمع المدني، منهجيات في الفلسفة المعاصرة، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 140 – 141، بيروت، باريس: مركز الإنماء القومي.
2- دورتيي، جان فرانسوا وآخرون.(2009).ميشال فوكو:تحت نظر النقد. فلسفات عصرنا، تياراتها، مذاهبها، أعلامها، وقضاياها، ترجمة إبراهيم صحراوي، ط1. بيروت،الجزائر: الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.ص.ص(147-155).
3- جورنيه،نيقولا وآخرون.(2009).النقاشات الأمريكية حول العدالة الاجتماعية عن وايل كيمليكا:نظريات العدالة، فلسفات عصرنا، تياراتها، مذاهبها، أعلامها، وقضاياها، ترجمة إبراهيم صحراوي، ط1. بيروت،الجزائر: الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.ص.ص(199-204).

باللغة الفرنسية:

1 – Birnbaum, Pierre. Et Leca, Jean. (1991). sur l'individualisme, Théories et méthodes, 2ème édition, Paris : presses de la Fondation nationale, Des Sciences politiques.
2– Durain, Charles. (1998). L'émergence de luminisme Démocratique, Paris : L'Harmattan.

3– Durozol, Gérard .et Roussel, André. (1990).(Dictionnaire De philosophie), l'édition, Paris : Nathan.
4 –Fabre, S. Goyard. (1990). éthique et droit à l'âge Démocratique – Cahiers de philosophie politique et juridique N18, Centre de publication de l'université de Caen.
5 - Gauthier, Florence. (1992). Triomphe et mort du droit naturel en Révolution. 1789, 1795, 1802,1ère édition, Paris : Presses universitaires de France.
6 – Garandeau, Mickaël.(1998). Le libéralisme, Paris, Flammarion
7– Haarscher, Guy.(1993). Philosophie Des droits de L'homme, Belgique, édition de l'université de Bruxelles.
8– Lyotard, Jean François. (1994). La condition post moderne édition Tunis.
9– Rawls,John. (1997). Théorie de la justice.Trad. de l'anglais (Etat- Unis) par Catherine Audard, Paris : édition du Seuil.
10- Strauss, Léo. La renaissance Du Rationalisme politique classique, trad. de L'anglais par, Pierre Guglielmina Paris : Gallimard.
11 – Weil, Eric. (1971). Philosophie politique, paris : Librairie Philosophique. J. Vrin, 3ème Edition.